

## مذا ينبغي ان يحرس عليه التونسيون وهم يخطون اول خطواتهم نحو ديموقراطية حقيقية

عملية صياغة دستور لا بد ان تشارك فيها كل التيارات العقلية التونسية المختلفة.

لكي يتحقق عقد اجتماعي حقيقي لا بد من مشاركة رجال و نساء، مسن و شاب، تقليدي و دنيوي، تونسي مسلم، تونسي يهودي و تونسي مسيحي و حتى التونسيون الذين لا يؤمنون بوجود إله، علماء تاريخ، فلاسفة، رجال القانون، شاهد عصر الاستعمار، و شاهد القهر و التعذيب اثناء الدكتاتورية التونسية.

مراقبة المراقب، المراقبة من الأسفل إلي الأعلى، أي مراقبة الشعب لحكامه.

خاصتا الأصوليون يحاولون إقناع أتباعهم بأنه يكفي ان يكون نائب الشعب او حاكمه مؤمن بالله، ذوى اخلاق طيبة و مبادئ مستقيمة حتى يكون حصين من الانحطاط في استغلال منصبه لمصلحته الشخصية. لكن هائله ينسون او يخفون ان كل إنسان متعرض للانهييار امام مغرية السلطة.

الشريعة تنبع من الحاجة الى تفسير القرءان و خاصتا السنة النبوية التي تحتوى على الكثير من المعاني المتناقضة ذلك يفتح الأبواب لسوء إستغلال الدين.

بدون سلطة دنيوية، الواحدة مستقلة من الاخرى، لا يمكن مراقبة فعالة للحاكم و إلزامه حدوده.

تجزئة السلطة فى سلطة قضائية (العدالة)، سلطة تشريعية (نواب الشعب فى البرلمان) و سلطة تنفيذية (الحكومة و اجهزة الامن). هذه السلطة لا بد ان تكون منفصلة و مستقلة الواحدة من الاخرى حتى لا تتراكم كل السلطة فى يد واحدة. كذلك لا يجوز ان يرئس المكلف بالحكم السلطة القضائية او السلطة التشريعية.

ضمن دستور منور حديث لا يجوز ابدأ ان تتحول الديموقراطية الى ديكتاتورية الأغلبية. بل حقوق الأغلبية تنتهى عندما تُمس حقوق الأقلية المُدونة و المضمنة فى الدستور.

المساواة بين كل افراد دولة واحدة يعنى ان كل فرد بغض النظر عن وضعه الاجتماعى. عن نسيه، عن منصبه، عن دينه و عن جنسه يعامل بدون تفریق أمام القانون و توفر له نفس الامكانيات للترقية على احسن ما يمكن.

لا يجوز ان ينبع من الانتماء الدّينى منفعة او ضرر لأين كان.

كما لا يجوز ان يطارد أين كان من اجل نضرياته طالما لا يضر بها احدا فعليا.

هذا لا يعنى ان قوما و حكومته يستغنى عن تبني قيم.

بل قيمهم ستنبع من تراث البلاد و تراث الانسانية بكاملها.

حماية الفرد لا يعنى أنانية و قلة المسؤولية بل حمايته من تسلط الاغلبية عليه.

من بلغ سن الرشد لا يجوز محاسبته لميوله الجنسية طالما مارسها على إتفاق متبادل و بدون قهر.

يفترض على نظام ديموقراطى منور حديث ان يخدم مصالح اكثر ما يمكن من افراد.

لذلك يفترض ان يُجبر نواب الشعب على إعلان انتماءهم لرابطة مصالح معينة

كمنشئة اقتصادية او اعتقادية (إلى غيره) حتى يمكن تقدير نوعية اقتراحاتهم التشريعية.

اقامة نضام ديموقراطى يعنى ايضا الحفاظ على هذه الديموقراطية.

هذا لا ينجح الا بِنقامة نضام تعليمي يوفر علم منور، متنوع و مبتكر كما يوفر اطار لتدريس تاريخ البلاد و تاريخ العالم بتقدير،

لاكن بصفة متفحصة و نقدية.

التعلم ليس فقط اساسي لتنهيل الشاب لممارسة عمل يرفع كرامته و عزّة نفسه بل يكون الشخص الحر، القادر على حماية نفسه من تسلط اخرين عليه و على تحمّل مسؤولية اجتماعية و سياسية.

عمود أساسى آخر للمحافظة على الديموقراطية هي حرية الإعلام.

معلومة عديدة لموضوع واحد تمكن المواطن الواعي ان يكون رثيا متوازنا.

كذلك بقدرة الإعلام الحر مقاومة الفساد و الرشوة بكثر فعالية إذ يخاف أعضاء الحكومة او نواب الشعب في كل حين ان يُكشَف فسادهم.

لا بد للنفذ أن يمتدّ على كل موضوع مهما كانت حساسيته فقط يفرض ان تُمارس لغة موضوعية.

اما الضعفاء فلا يجوز السخرية منهم بل ينبغي النهوض بكل ما يتوفر لتتوير معرفتهم و لتحسين وضعهم.

منافسة الأحزاب تبيّن أنه عمود أساسى آخر للديموقراطية. فى الوجة الحاضر الوسيلة الأفضل للوقاية من السقوط فى الحُكم الفردى. فقط ينبغى فى الإبداع بوجود تركيبة فعّالة تضمن الوصول الى قرارة بِناء رغم كل المنافسة. من الأفضل ان لا تتكاثر الأحزاب الى اللانهاى و ان تتوفر امكانيات اخرى للتعبير عن الرئى.

لا فائدة من الإقتراعاة إن لم يكن مضمون أنها ستُكرّر بصفة دورية. و مع كل دورة إقتراعية جديدة لا بد ان تمنح لكل الأحزاب فرصة جديدة للتّرشح. الديموقراطية الحرة تفقد معناها ان استغل اعداء الديموقراطية فوزهم لإقامت ديكتاتورية او شبه ديموقراطية التى لا تسمح إلا لأحزاب مختارة ان تشارك ضمن إطار المسابقة السياسية. هذا على سبيل المثال ما تخطه نهضة الراشد الغنوشى: إن بقية ضمن الأقلية البرلمانية فستحترم رئى العامة بينما إذا تحصلة على ثلثين من الأسواط فستقيم شبه ديموقراطية تسمح فقط لِدوى الأحزاب المُشاركة فى دورة التصوية التى تنبنى على الشريعة الإسلامية.

عمود اخر للديموقراطية هى المحكمة الدستورية.

ليس هنالك اى التزام أن يكون الإقتصاد فى ديموقراطية حرة ليبييرالى مُطلق (مثل فى أمريكا). فى ألمانيا على سبيل المثال الإقتصاد بُني على أساس التضامن.

### Links

<http://www.woehler-khalfallah.de>

Kh. K. Wöhler-Khalfallah: Democracy Concepts of the Fundamentalist Parties of Algeria and Tunisia – Claim and Reality. International Journal of Conflict and Violence 1 (1) 2007.

<http://ijcv.org/index.php/ijcv/article/viewArticle/22>

Kh. K. Wöhler-Khalfallah: Die Zweiklassen-Bildung in der islamischen Welt als wesentliche Ursache für den islamischen Fundamentalismus. Aufklärung und Kritik – Zeitschrift für freies Denken und humanistische Philosophie, Sonderheft 13/2007, S. 173–198.

[http://www.woehler-khalfallah.de/woehler-khalfallah\\_aufklaerung\\_und\\_kritik.pdf](http://www.woehler-khalfallah.de/woehler-khalfallah_aufklaerung_und_kritik.pdf)